بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا طاهرًا مباركًا فيه، سبحانك لا نحصى ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك، تباركت وتعاليت ذا الجلال والإكرام.

والصلاة والسلام على خير خلق الله، سيدنا ونبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعه إلى يوم الدين .

أما بعد:

فإن السُّنَّة النبوية المطهرة تعد المصدر الثانى للتشريع الإسلامى، وقد قيض الله تعالى لها من الأئمة والعلماء من يدافع عنها، ويحفظها من التحريف والتلبيس، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر] .

وقد كان من هؤلاء، الإمام ابن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ إذ إنه يعد حلقة هامة من حلقات توثيق الحديث، وتمييز صحيحه من ضعيفه، فقد تناول فى بعض أجزاء من كتابه : «الإحكام فى أصول الأحكام» كثيرًا من القضايا المتعلقة بالسُّنَّة، كما تناول فى كتابه : «المحلى» أحاديث الأحكام كلها ـ تقريبًا ـ مُدْلِيًا فيها برأيه من حيث التصحيح والتضعيف .

ومن هنا يتبين أهمية الكشف عن معالجته وتوثيقه لأسانيد السُّنَّة النبوية ومتونها؛ ليتبيَّن فى أى اتجاه يسير، وبخاصة أنه خالف كثيرًا من أئمة الحديث فى كثير من القواعد الحديثية، وفى أحكامهم على الأحاديث .

سبب اختيار الموضوع :

إن كثيرًا من الدراسات التى تعرضت لابن حزم قد انصب جلها على فقهه، وأصوله الفقهية، بما يبيِّن سمات المذهب الظاهرى الذى اتبعه، والذى أسسه قبله داود ابن على الظاهرى .

ولكنها لم تتعرض للجانب الحديثى عنده، فقد اشتهر ابن حزم فى الأوساط العامة بأنه فقيه وأصولى، حتى إذا ذُكِرَ اسمه، فإن أول ما يتبادر إلى الأذهان أنه فقيه، وأصولى، وليس محدِّثًا .

هذا بالنسبة لعامة الناس، والأمر لا يختلف كثيرًا عند المتخصصين؛ إذ إنه قد اشتهر عندهم كفقيه وأصولى أكثر مما عرف عندهم كمحدث له باعٌ طويل، وقدمٌ راسخة فى الحديث النبوى؛ رواية ودراية.

وليس أدلَّ على ما ذهبت إليه من الرسائل العلمية الكثيرة التى ألفت حول ابن حزم ، فقد انصب جلها على بيان منهجه فى الفقه ، والأصول ، والأدب ، والفلسفة، والمنطق، ولم يكن من جملة هذه الرسائل، رسالة واحدة تبيِّن منهج ابن حزم فى الحديث، باستثناء رسالة أعدها أحد الباحثين فى دولة تونس، وعنوانها: «المنهج الحديثى عند الإمام ابن حزم الأندلسى » .

وقد تسنى لى الاطلاع على هذه الرسالة أثناء عملى فى المباحث الأخيرة من رسالتى، وقد كان لى بعض الملاحظات عليها:

أولاً : لم تستوعب هذه الرسالة كل الموضوعات التى عالجها ابن حزم، والتى تستجلى منهجه فى الاحتجاج بالحديث، فقد أغفل الباحث كثيرًا من الموضوعات التى عالجها ابن حزم، وبخاصة فى كتابه: « الإحكام فى أصول الأحكام »، والتى تبيِّن جزءًا كبيرًا من منهجه فى الاحتجاج بالحديث ، وهذه الموضوعات مثل : « قول الصحابى: أُمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، ومن السُّنَّة كذا»، و«معرفة الصحابى»، و«عمل الراوى بخلاف ما رواه»، و«نسخ السُّنَّة بالقرآن، والقرآن بالسُّنَّة». وغيرها من الموضوعات .

ثانيًا : لم يتعمق الباحث فى كثير من الموضوعات التى عالجها فى رسالته، فقد عالج كثيرًا من الموضوعات فى تسرع، بما لا يعطى مجالاً كافيًا للتعرف على الجانب الحديثى عند ابن حزم بوضوح، واكتفى فى كثير من مباحث رسالته بإلقاء الضوء على تعريف بعض علوم الحديث وقواعده عند ابن حزم؛ كتعريفه للمرسل وحجيته عند ابن حزم، وكذلك المتواتر والآحاد، دون أن يستقرئ بدقة كل ما قاله ابن حزم فى

هذه الموضوعات فى كتابه: «الإحكام فى أصول الأحكام» مما هو ضرورى فى هذا المجال .

ثالثًا : لم يهتم الباحث بمعالجة اعتراضات ابن حزم على مخالفيه من الأئمة؛ أبى حنيفة، ومالك، والشافعى ـ رضى الله عنهم ـ وأصحابهم، فى القضايا الحديثية التى تناولها ابن حزم فى مؤلفاته، وبخاصة فى كتابيه : «الإحكام»، و«المحلى».

ولا شك أن معالجة هذه الاعتراضات تسهم وتساعد فى الكشف بوضوح عن الجانب الحديثى عند ابن حزم .

رابعًا : وقوع الباحث فى كثير من الأخطاء العلمية والمنهجية خلال معالجاته للقضايا الحديثية عند ابن حزم، ويتمثل ذلك فى النتائج المخطئة فى بعض الموضوعات مثل: «زيادة الثقة وحكمها عند ابن حزم»، و«المرسل عند ابن حزم» و«ألفاظ الجرح عند ابن حزم»، وغيرها من الموضوعات .

كما تتمثل أخطاؤه ـ أيضًا ـ فى خلطه بين بعض الرواة، كخلطه بين يونس بن أبى إسحاق السبيعى، وبين ابنه إسرائيل بن يونس، وخلطه بين عبد الرحمن بن أبى ليلى، وبين ابنه محمد بن عبد الرحمن .

كما تتمثل أخطاؤه فى تخريج الأحاديث وفى حكمه عليها ، فقد اعتمد فى تخريج كثير من الأحاديث على بعض المعاصرين ، دون الرجوع إلى كتب السنن، والجرح والتعديل ، مما أوقعه فى كثير من الأخطاء الفادحة ، كحكمه على بعض الأحاديث بأنها ضعيفة ، وهى فى الواقع صحيحة ، بل وأخرجها الإمام مسلم فى صحيحه.

هذا بالإضافة إلى عدم حكمه على الأحاديث، أو أسانيدها ـ إلا قليلاً ـ كما أغفل تخريج كثير من الأحاديث، وهذا واضح عنده فى : « الباب الثانى : آراء ابن حزم الحديثية » .

وغير ذلك من الأخطاء والملاحظات، والتى سنعرض لها فى مكانها .

ولاشك أن ذلك كله كان حافزًا قويًا للعمل فى هذه الرسالة وإتمامها .

خطة الدراسة:

وقد قسمت هذه الدراسة إلى:

مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة .

أولاً : المقدمة :

وتشتمل على أسباب اختيار الموضوع، وخطته، ومنهجه، والمصادر التى يعتمد عليها فيه .

ثانيًا: الباب الأول: ترجمة ابن حزم.

الفصل الأول: عصر ابن حزم :

الأحوال السياسية .

الأحوال الاجتماعية .

الأحوال العلمية .

المدرسة الحديثية فى الأندلس : نشأتها ورجالها .

الفصل الثانى : ترجمة ابن حزم:

اسمه ، ونسبه ، ومولده .

نشأته .

صفاته .

مؤلفاته .

ثناء العلماء عليه .

شيوخه .

تلاميذه .

مروياته الحديثية .

عقيدته .

مذهبه .

الفصل الثالث: السُّنَّة: حجيتها ومكانتها فى التشريع الإسلامى .

ثالثًا: الباب الثانى: منهج ابن حزم فى توثيق أسانيد السُّنَّة .

الفصل الأول: طرق تحمل الحديث وأدائه .

الفصل الثانى: أقسام الحديث عند ابن حزم .

الفصل الثالث: قول الصحابى: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، ومن السُّنَّة كذا، وحكمه .

الفصل الرابع: المتواتر .

الفصل الخامس: الآحاد .

الفصل السادس: معرفة الصحابى .

الفصل السابع: المرسل .

الفصل الثامن: صفة من تقبل روايته ومن ترد .

الفصل التاسع: منهج ابن حزم فى الجرح والتعديل .

الفصل العاشر: أحكام ابن حزم على الأحاديث ورواتها فى ميزان أئمة الجرح والتعديل : دراسة تطبيقية .

رابعًا: الباب الثالث: منهج ابن حزم فى توثيق متون السُّنَّة .

الفصل الأول: مقاييس نقد متون السُّنَّة عند ابن حزم .

الفصل الثانى: رواية الحديث بالمعنى .

الفصل الثالث: معرفة زيادات الثقة وحكمها .

الفصل الرابع: النسخ ومنهج ابن حزم فيه .

الفصل الخامس: عمل الراوى بخلاف ما رواه .

الفصل السادس: الإدراج فى الحديث .

خامسًا: وتلخص أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة، وأهم ما توصى به.

سادسًا: الفهارس .

وقد وضعت فهارس متنوعة للرسالة، وتشتمل على: فهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والمصادر والمراجع، والموضوعات .

سابعًا: مصادر البحث:

لاشك أن هذا الموضع يمكننا دراسته من كتب ابن حزم المتعددة، ولكن أهم كتابين تناولا هذا المجال هما كتابا: «الإحكام فى أصول الأحكام» و«المحلى» .

فالأول: تناول فيه ابن حزم السُّنَّة من الناحية النظرية .

والثانى: تناول فيه السُّنَّة من الناحية التطبيقية .

ولهذا سيكون جُل اهتمامى فى دراسة السُّنَّة فى هذين الكتابين مع المقارنة بينهما من جهة، والمقارنة بينهما وبين علماء السُّنَّة والفقه الآخرين من جهة أخرى، وعلى هذا يعتمد البحث أساسًا على استقراء كتابى «الأحكام» و«المحلى» واستخراج الظواهر التى تُكَوِّن منهج ابن حزم فى الاحتجاج بالسُّنَّة.

وبعد استخلاص هذه النصوص والظواهر احتجت إلى كتب السُّنَّة والفقه الأخرى للمقارنة والموازنة، وكشف آراء ابن حزم وتمييزها، ومدى موافقته للعلماء الآخرين، وأسس وبواعث مخالفته لهم أو موافقته ، ومن ثم احتجت إلى الرجوع إلى المصادر التالية:

كتب علوم الحديث وبخاصة كتب رواية السُّنَّة وشروحها ، وكتب الجرح والتعديل، وكتب الفقه فى المذاهب الأربعة، وكتب أصول الفقه .

فالسُّنَّة متعانقة مع الفقه عند ابن حزم وعند العلماء الآخرين .

منهج البحث:

اعتمد البحث على منهج الاستقراء والمقارنة، كما هو واضح مما سبق، وقد

اعتمدت على هذا الاستقراء وهذه المقارنة على كلام ابن حزم نفسه، كما سبق أن ذكرت وفى ترجمة ابن حزم، استقيتها كذلك من كلامه نفسه فى معظم الأحوال.

الرموز المستخدمة فى هذه الدراسة :

خ : صحيح البخارى .

م : صحيح مسلم .

د : سنن أبى داود .

ت : سنن الترمذى .

س : سنن النسائى .

س ـ الكبرى : السنن الكبرى للنسائى .

حم : مسند أحمد .

قط : سنن الدارقطنى .

هق : السنن الكبرى للبيهقى .

أما بقية المصادر فقد ذكرتها بأسمائها .

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم . وأن ينفع به ، إنه كريم رحيم .

دكتور / إسماعيل رفعت فوزى